مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

العدد 10

https://enke.iq/

NAAN ARKS: 42417

اتجاهات بحثية

تهدف هذه النشرة إلى تقديم رصد وتحليل شامل لأبرز المقالات والدراسات العالمية، مع متابعة التطورات المستمرة التي تؤثر على الوضع السياسي والاستراتيجي في العراق. نسعى من خلال هذه النشرة إلى تعزيز الوعي وتمكين القراء من فهم ديناميكيات الأحداث واتخاذ رؤى مستنيرة.

ادعاء يحتاج إلى اختبار: هل يستطيع ميثاق الدفاع السعودي–التركي–الباكستاني ردع إيران؟

الباحث/الكاتبة: Amberin Zaman

جهة النشر: Al-Monitor

تاريخ النشر: آب 2026

ملخص المقال

وقّعت السعودية وتركيا وباكستان اتفاقية دفاع مشتركة في مكة، في خطوة تعكس تحولاً مهماً في بنية الأمن الإقليمي، خصوصاً في ظل تصاعد التوتر مع إيران. وتنص الاتفاقية على أن أي هجوم على إحدى الدول الثلاث سيُعامل باعتباره هجوماً عليها جميعاً.

يجمع الاتفاق بين ثلاث قوى ذات قدرات مختلفة: تركيا، العضو في حلف الناتو وصاحبة ثاني أكبر جيش دائم في الحلف؛ وباكستان، الدولة النووية الوحيدة في العالم الإسلامي؛ والسعودية، صاحبة الثقل الاقتصادي والديني

والسياسي في الخليج. وترى مصادر إقليمية أن الاتفاق يستهدف عملياً النفوذ الإقليمي وإعادة ترتيبات المنطقة الأمنية بعد الحرب الأمريكية ضد الجمهورية الايرانية، رغم تأكيد الدول الثلاث أنه ليس موجهاً ضد أي دولة بعينها.

وتبرز أهمية الاتفاق في سعي الرياض إلى تنويع مظلتها الأمنية وعدم الاعتماد حصراً على الولايات المتحدة، في ظل تعرضها لضغوط أمنية من محيطها الاقليمي. كما يمنح الاتفاق تركيا وباكستان فرصة لتعزيز حضورهما الإقليمي والحصول على مزايا اقتصادية واستثمارية من السعودية.

لكن قدرة الاتفاق على تحقيق ردع فعلي تبقى موضع اختبار. فليس واضحاً ما إذا كانت تركيا أو باكستان ستدخلان في مواجهة مباشرة دفاعاً عن السعودية. ويرى بعض الدبلوماسيين أن الاتفاق قد يظل محدود الفاعلية من دون دعم أمريكي واضح، بينما يعتبره آخرون جزءاً من اتجاه أوسع نحو تحمل القوى الإقليمية مسؤولية أكبر عن أمن المنطقة.

رابط المقال

https://www.al-monitor.com/newsletter/2026-08-07/can-turkey-saudi-pakistan-defense-pact-deter-iran

المنافع العامة: محرّك خفي لإكمال التعليم الجامعي

الباحثان: Dana Thomson و Renee Ryberg

جهة النشر: RAND Corporation – Policy Currents

تاريخ النشر: أغسطس/آب 2026

ملخص المقال

يناقش المقال دور برامج المنافع والمساعدات العامة في تمكين الشباب من ذوي الدخل المنخفض من الالتحاق بالتعليم الجامعي وإكماله، منتقداً السياسات التي تركز حصراً على إدخال المستفيدين إلى سوق العمل بدلاً من النظر إلى التعليم بوصفه طريقاً موازياً لتحقيق الاعتماد على الذات.

استناداً إلى دراسة شملت نحو 3,800 شاب وشابة من ذوي الدخل المنخفض، واستخدمت بيانات تمتد لنحو 30 عاماً، وجد الباحثان أن الحصول على ائتمان ضريبة الدخل المكتسب (EITC) ارتبط بزيادة احتمال الالتحاق بالتعليم

بعد المرحلة الثانوية بنسبة 36%، بينما ارتبط الحصول على مساعدات الغذاء عبر برنامج SNAP بزيادة الاحتمال بنسبة 63%. كما ارتبط كل عام إضافي من الحصول على EITC أثناء الدراسة بارتفاع احتمال التخرج بنسبة 40%.

وتظهر الدراسة أن الدعم الحكومي لا يساعد فقط على الوصول إلى الجامعة، بل يخفف ضغوط الغذاء والسكن والنفقات الأساسية التي قد تدفع الطلاب إلى ترك الدراسة. كما أن الحاصلين على درجة البكالوريوس حققوا في أواخر الثلاثينيات وبدايات الأربعينيات دخلاً سنوياً أعلى بنحو 18,400 دولار من أقرانهم الذين لم يتابعوا التعليم بعد الثانوية، فيما بلغ الفارق لحملة الدراسات العليا نحو 40,600 دولار.

ويخلص المقال إلى ضرورة إعادة تصميم برامج المنافع بحيث لا تنظر إلى التعليم والعمل كخيارين متنافسين، بل كمسارين متكاملين نحو تحسين المهارات والدخل والحراك الاجتماعي. كما يدعو إلى تنسيق أفضل بين أنظمة المساعدات العامة والمساعدات المالية الجامعية حتى لا يسقط الطلاب منخفضو الدخل من شبكة الدعم.

رابط المقال

https://www.rand.org/pubs/commentary/2026/08/public-benefits-are-a-hidden-engine-of-college-completion.html

هل ما تزال روسيا مهمة في سوريا؟

الباحثان: Nanar Hawach و Christina Boutros
جهة النشر: International Crisis Group (مجموعة الأزمات الدولية)
تاريخ النشر: يوليو/تموز2026

ملخص المقال

يناقش المقال مستقبل الدور الروسي في سوريا في ظل إعادة الرئيس السوري أحمد الشرع التفاوض بشأن علاقة دمشق بموسكو. فروسيا، التي كانت الداعم الخارجي الأهم لنظام بشار الأسد، فقدت موقعها المهيمن بعد التغيير السياسي في سوريا، لكنها لم تفقد أهميتها بالكامل.

ترى مجموعة الأزمات الدولية أن الحكومة السورية الجديدة تسعى إلى إعادة صياغة العلاقة مع روسيا بطريقة أكثر براغماتية، بحيث تستفيد من المصالح والقدرات الروسية من دون العودة إلى نمط الاعتماد السابق. وتمتلك موسكو

أوراقاً مهمة، أبرزها وجودها العسكري والبنية المرتبطة بقواعدها، إضافة إلى علاقاتها السياسية والأمنية والاقتصادية التي تراكمت خلال سنوات الحرب.

في المقابل، تواجه روسيا قيوداً متزايدة نتيجة انشغالها بالحرب في أوكرانيا وتراجع قدرتها على أداء الدور الذي كانت تؤديه في سوريا. كما أن دمشق باتت تمتلك خيارات خارجية أوسع، مع انفتاحها على تركيا ودول الخليج والولايات المتحدة وأوروبا.

ويخلص المقال إلى أن روسيا لم تعد القوة الخارجية المهيمنة على سوريا، لكنها لا تزال لاعباً مهماً لا تستطيع دمشق تجاهله. ولذلك يبدو الاتجاه السوري الجديد قائماً على تنويع الشراكات وتجنب الارتهان لأي قوة خارجية واحدة، مع الإبقاء على العلاقة مع موسكو ضمن إطار عملي يخدم المصالح السورية.

رابط المقال

https://www.crisisgroup.org/cmt/middle-east-north-africa/syria-russia/does-russia-still-matter-syria

إعادة التفكير في المياه بوصفها خطراً أمنياً في الخطوط الأمامية

الباحثان: Franck Gbaguidi و Caitlin Welsh

جهة النشر: Center for Strategic and International Studies (CSIS)

تاريخ النشر: أغسطس/آب 2026

ملخص المقال

يناقش المقال التحول في النظر إلى المياه من قضية تنموية وبيئية إلى مكوّن مباشر من مكونات الأمن القومي والجيوسياسة. ويرى الباحثان أن تصاعد ندرة المياه، وسوء الإدارة، والتغير المناخي، وتراجع قدرة النظام الدولي على إدارة الأزمات، جعلت المياه تتحول إلى مورد استراتيجي قابل للتوظيف السياسي والأمني.

ويحدد المقال عدداً من بؤر التوتر، من بينها أحواض الأنهار العابرة للحدود بين الصين والهند، والهند وبنغلادش، وأفغانستان وباكستان، إضافة إلى حوض النيل بين إثيوبيا ومصر. كما يوضح أن أزمات المياه الداخلية يمكن أن تتحول إلى أزمات سياسية واقتصادية، وتؤثر في الاستثمارات والشركات واختيار مواقع المشاريع.

ويستخدم المقال مفهوم «إفلاس المياه» لوصف الحالات التي تصبح فيها أنظمة المياه غير قادرة على تلبية الطلب دون أضرار بيئية واجتماعية خطيرة، مستشهداً بأزمة المياه في طهران وحوض نهر هلمند.

ويبرز التطور الأخطر في تسليح المياه والبنية التحتية المائية، خصوصاً منشآت تحلية المياه في الخليج. فاعتماد بعض الدول الخليجية بدرجة كبيرة على التحلية يجعل محطات المياه وشبكات الطاقة المرتبطة بها نقاط ضعف استراتيجية.

ويخلص الباحثان إلى ضرورة إدماج المياه في استراتيجيات الأمن القومي، وتنويع مصادرها، وتقليل الاعتماد على المنشآت المركزية الضخمة، وتعزيز إعادة استخدام المياه ومعالجة مياه الصرف وإدارة المياه الجوفية، إلى جانب تطوير قواعد دولية تمنع تحويل البنية التحتية المائية إلى أداة للصراع.

رابط المقال

https://www.csis.org/analysis/rethinking-water-frontline-security-risk

تسارع الذكاء الاصطناعي في الصين

الباحثان/الكاتبان: Rishi Iyengar و John Haltiwanger

جهة النشر: Foreign Policy

تاريخ النشر: أغسطس/آب 2026

ملخص المقال

يتناول المقال التسارع الذي تشهده الصين في سباق الذكاء الاصطناعي، ويشير إلى أن التطورات الصينية باتت تفرض تحدياً متزايداً على الولايات المتحدة وشركاتها الرائدة، في وقت لم يعد فيه التفوق الأمريكي في الذكاء الاصطناعي أمراً يمكن افتراض استمراره تلقائياً.

ويركز المقال على صعود نماذج وشركات صينية، من بينها Kimi وغيرها، وقدرتها على تطوير نماذج متقدمة بكفاءة متزايدة، رغم القيود الأمريكية المفروضة على وصول الصين إلى بعض أشباه الموصلات المتطورة وتقنيات تصنيع الرقائق.

ويرى الكاتبان أن المنافسة لم تعد تدور فقط حول من يمتلك أقوى نموذج للذكاء الاصطناعي، وإنما حول القدرة على بناء منظومة متكاملة تشمل الرقائق، ومراكز البيانات، والطاقة، والموهبة البشرية، والبحث العلمي، والشركات القادرة على تحويل الذكاء الاصطناعي إلى تطبيقات اقتصادية وعسكرية واستراتيجية.

ويضع المقال إدارة الرئيس دونالد ترامب أمام معادلة معقدة: فالسياسات الهادفة إلى إبطاء تقدم الصين تكنولوجياً قد تمنح الولايات المتحدة وقتاً إضافياً، لكنها قد تدفع بكين أيضاً إلى تسريع جهودها لتحقيق قدر أكبر من الاستقلال التكنولوجي.

وتكمن الخلاصة الاستراتيجية في أن سباق الذكاء الاصطناعي أصبح جزءاً من المنافسة الجيوسياسية الأمريكية–الصينية. ولذلك فإن الحفاظ على التفوق الأمريكي لن يعتمد فقط على العقوبات والقيود التكنولوجية، بل على قدرة الولايات المتحدة على الاستثمار المستمر في الابتكار والبنية التحتية والرقائق والكوادر، مع منع الصين من تحويل سرعتها المتزايدة في تطوير الذكاء الاصطناعي إلى تفوق استراتيجي شامل.

رابط المقال

https://foreignpolicy.com/2026/08/06/trump-ai-china-kimi-anthropic-openai/

الانقسام الهيكلي في الاقتصاد الصيني يكشف مشكلة متنامية

الباحث: David Lubin

جهة النشر: Chatham House – Royal Institute of International Affairs

تاريخ النشر: يوليو/تموز2026

ملخص المقال

يناقش المقال ما تسميه السلطات الصينية «الانقسام الهيكلي» في الاقتصاد، حيث يتحرك الاقتصاد بسرعتين مختلفتين: قطاع التصنيع والصادرات يحققان أداءً قوياً، في حين يعاني إنفاق الأسر وثقتها الاقتصادية من الضعف. ويرى David Lubin أن هذا التباين أصبح سمة مستمرة للاقتصاد الصيني وليس مجرد ظاهرة مؤقتة.

وتظهر المؤشرات هذا التناقض بوضوح؛ فقد سجلت الصين فائضاً تجارياً بلغ 125 مليار دولار في يونيو 2026، وهو الأكبر على الإطلاق، بينما نما حجم الصادرات الصينية بنحو 15% سنوياً، مقابل أقل من 5% لنمو الواردات العالمية. في المقابل، ارتفع معدل ادخار الأسر الحضرية إلى نحو 40%، ولم تتجاوز مبيعات التجزئة 0.7% خلال النصف الأول من العام.

ويربط الكاتب هذه الظاهرة بانهيار قطاع العقارات، الذي أدى إلى تراجع ثروة الأسر وثقتها، ودفع الصين إلى توجيه رأس المال منذ 2020 نحو التصنيع. وأصبح ضعف الطلب المحلي عاملاً يدفع الشركات الصينية إلى البحث عن الأسواق الخارجية، في الوقت الذي يعزز فيه انخفاض التضخم القدرة التنافسية للصادرات.

ويطرح المقال تفسيراً جيوسياسياً لهذا النموذج: فقد تكون بكين اختارت تعزيز قوة الصين التصنيعية وقدرتها على التأثير في الأسواق العالمية حتى لو جاء ذلك على حساب رفاه الأسر والاستهلاك الداخلي. وتمنح السيطرة على التصنيع الصين أدوات نفوذ، خصوصاً عبر قيود تصدير المعادن النادرة والتقنيات الاستراتيجية.

ويخلص David Lubin إلى أن «الانقسام الهيكلي» قد يكون جزءاً مقصوداً من النموذج الاقتصادي الصيني، لكنه يفرض كلفة تتمثل في ضعف النمو المحلي.

رابط المقال

https://www.chathamhouse.org/2026/07/structural-divergence-chinas-economy-exposes-growing-problem

مؤسسة أندرو كارنيغي تمنح Refugees International مبلغ 1.12 مليون دولار لبناء إطار للعودة الآمنة والمستدامة للاجئين والنازحين داخلياً في سوريا

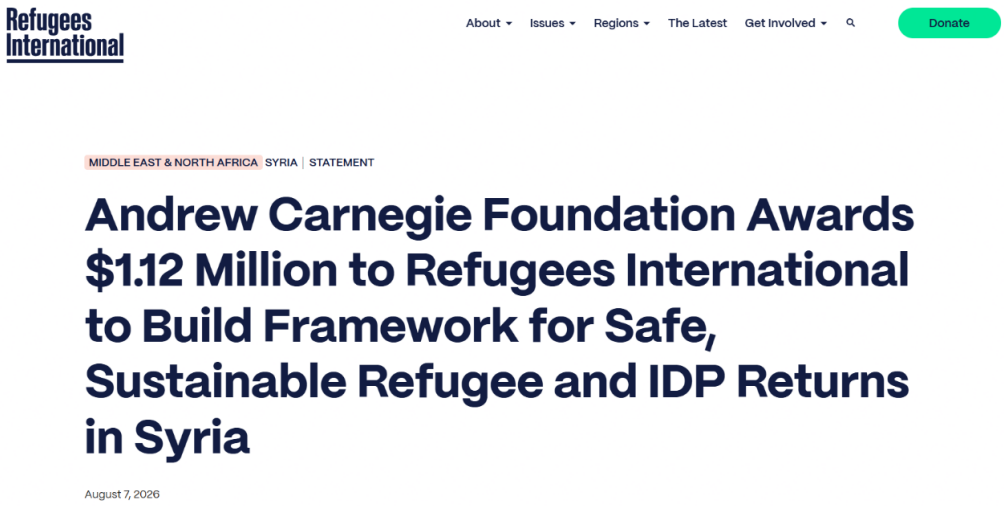
Refugees International

About Issues Regions The Latest Get Involved Donate

MIDDLE EAST & NORTH AFRICA SYRIA | STATEMENT

Andrew Carnegie Foundation Awards $1.12 Million to Refugees International to Build Framework for Safe, Sustainable Refugee and IDP Returns in Syria

August 7, 2026

الجهة الناشرة: Refugees International

التاريخ: أغسطس/آب 2026

ملخص المقال

أعلنت مؤسسة أندرو كارنيغي منح منظمة Refugees International تمويلاً قدره 1.12 مليون دولار لمدة عامين لدعم مشروع يركز على البحث وإعداد التقارير وبناء التحالفات بهدف تطوير حلول مستدامة وكريمة لمئات الآلاف من السوريين العائدين إلى بلادهم خلال مرحلة ما بعد الأسد.

ويهدف المشروع، الذي سيُنفذ بالتعاون مع شركاء من المجتمع المدني السوري، إلى وضع إطار دولي مشترك يضمن أن تكون عودة اللاجئين والنازحين طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة، وأن تسهم في تحقيق الاستقرار طويل الأمد في سوريا.

وتؤكد المنظمة أن قضية العودة لا ينبغي التعامل معها باعتبارها مسألة إنسانية فقط، بل بوصفها قضية ترتبط مباشرة بالاستقرار السياسي والأمن الإقليمي ومستقبل سوريا. كما يشدد المشروع على ضرورة توفير حماية قوية للسوريين الذين يختارون البقاء خارج البلاد.

وستتولى Natasha Hall، كبيرة المستشارين في Refugees International لشؤون الشرق الأوسط، قيادة المشروع، مؤكدة أن القرارات التي ستُتخذ خلال العامين المقبلين يمكن أن تحدد مسار سوريا والمنطقة لعقود.

وتكمن أهمية المبادرة في وضع المجتمع المدني السوري في قلب عملية تصميم سياسات العودة، بحيث لا يكون السوريون مجرد مستفيدين من السياسات، بل شركاء في صياغتها وتنفيذها.

ويأتي التمويل ضمن حزمة منح تبلغ 19.4 مليون دولار قدمتها مؤسسة كارنيغي لدراسة تأثير حركات النزوح الجماعي والجهات غير الحكومية في الاستقرار الإقليمي والسياسة العالمية.

رابط المقال

https://www.refugeesinternational.org/statements-and-news/andrew-carnegie-foundation-awards-1-12-million-to-refugees-international-to-build-framework-for-safe-sustainable-refugee-and-idp-returns-in-syria/